



معوقات إصدار وتداول صكوك المضاربة في السوق الليبي دراسة تطبيقية عن مصرف اليقين

* ناجي المندلسي ، سعد صوان

¹ قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

² قسم التمويل والمصارف جامعة خليج السدرة

الملخص

هدف البحث إلى التعريف بصكوك المضاربة كأداة تمويلية فعالة في السوق المال، وبيان أهميتها، وأنواعها، وضوابطها الشرعية، إضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه مصرف اليقين في طرح إصدار وتداول صكوك المضاربة، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الإطارين النظري والعملي؛ لشرح الأدبيات المتعلقة بإصدار وتداول صكوك المضاربة، وتحليل البيانات المالية المستخلصة من التقارير المالية لمصرف اليقين، بالاستعانة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية عبر برنامج (SPSS) بهدف اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: وجود ضعف في البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي، ويتضح ذلك من خلال أن المصرف يواجه صعوبة في تفسير أو تطبيق القوانين الصادرة عن جهات الاختصاص (منظمة اليوفي - مصرف ليبيا المركزي) المتعلقة بطرح صكوك المضاربة، كما يوجد صعوبة في إثبات حالة التقصير من قبل المضارب بسبب عدم وجود معيار ينظم طرح صكوك المضاربة، إضافة إلى أن المصرف يشهد تطوراً تدريجياً في منظومات الخدمات الإسلامية من خلال تحديث البنية التقنية وتبني حلول رقمية متوافقة مع الشريعة، مما يعزز قدرته المستقبلية تطبيق علي أدوات الهندسة المالية وخاصة صكوك المضاربة، كما وأنه يوجد ضعف في فاعلية سوق المال الليبي من حيث تداول صكوك المضاربة. وأوصى الباحثين ضرورة التنسيق مع الجهات المختصة مثل مصرف ليبيا المركزي، وهيئة الأوراق المالية في سوق المال الليبي لإصدار لوائح ومعايير واضحة تنظم إصدار وتداول صكوك المضاربة، مع إنشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهات الرقابية والمصارف لمتابعة تنفيذ هذه المعايير وتحديثها، وكذلك الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية بمصرف اليقين وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وخاصة صكوك المضاربة وفق الضوابط الشرعية، وتفعيل دور سوق المال الليبي بالمساهمة في إصدار وتداول صكوك المضاربة من خلال توفير بيئة تشريعية وتقنية مناسبة.

الكلمات الدالة (Key words): التنبؤ بالفشل المالي، صكوك المضاربة، الصكوك الإسلامية (Altman)، (Kida)، المصرف الليبي الخارجي.

Obstacles to issuing and trading Mudaraba Sukuk in the Libyan market: A case study of Al-Yaqeen Bank.

* naji elmendlsi¹ and Saad Swan²

¹Department of Finance and Banking, School of Administrative and Financial Sciences, Higher University Academy

²Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Gulf of Sidra University

Abstract

The research aimed to introduce Mudaraba checks as an effective financing tool in the financial market, highlighting its importance, types, and Sharia-compliant controls. It also identifies the obstacles facing Al Yaqeen Bank in issuing and trading Mudaraba checks.

The research employs a descriptive-analytical approach, both theoretically and practically, to review the literature related to issuing and trading Mudaraba checks. Financial data extracted from Al Yaqeen Bank's financial reports was analyzed using the Statistical Package for the Social Security Corporation (SPSS) to test hypotheses and arrive at accurate results. The research yielded several key findings, including: a weakness in the Libyan market's investment and economic infrastructure, evident in the bank's difficulty in interpreting or applying regulations issued by relevant authorities (the International Organization for Standardization - Central Bank of Libya) concerning the issuance of Mudaraba checks; and the difficulty in proving default by the Mudaraba (investment manager) due to the lack of a standard regulating the issuance of Mudaraba checks. Furthermore, the bank is undergoing gradual development in its Islamic services systems through modernizing its technological infrastructure and adopting Sharia-compliant digital solutions, which enhances its future capacity to apply Sharia engineering tools. The study also addressed the issue of finance, particularly regarding Mudaraba checks, and noted the weakness in the Libyan capital market's effectiveness in trading Mudaraba checks. Researchers recommended the necessity of coordinating with relevant authorities, such as the Central Bank of Libya and the Securities Authority, to issue clear regulations and standards governing the issuance and trading of Mudaraba checks. They further recommended establishing a joint committee comprising representatives from regulatory bodies and banks to monitor the implementation and updating of these standards. Additionally, they emphasized the importance of continuing to develop the digital infrastructure at Al-Yaqeen Bank and employing modern technologies to support Islamic banking operations, especially Mudaraba checks, in accordance with Sharia principles. Finally, they stressed the need to activate the Libyan capital market's role in contributing to the issuance and trading of Mudaraba checks by providing a suitable legislative and technological environment

Keywords: Financial failure prediction, Mudaraba sukuk, Islamic sukuk (Altman), (Kida), Libyan Foreign Bank

1. الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

تعد صكوك المضاربة إحدى الأدوات التمويلية الإسلامية التي تستخدم في تمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية بمختلف مجالاتها وآجالها، فهي بمثابة أداة استثمارية وتمويلية فعالة تساعد في تحقيق المنفعة لكل من الأطراف المشاركة والمستفيدة من العملية التمويلية والاستثمارية على حد سواء، الأمر الذي من شأنه من جهة أخرى أن يساهم في دعم وتحسين الاقتصاد الوطني إذا ما أُتيحت فرص إصدارها وتداولها في السوق الليبي بالصورة المثلى ووفقاً لمعايير وضوابط عمليات المضاربة.

كما أن إصدار وتداول هذه الصيغة يتطلب بيئة مناسبة تكون بمثابة الرافد الأساسي لإصدارها وتداولها، ومن ثم انتشارها ونموها، ولعل أهمها المتطلبات القانونية والتشريعية وغيرها. وقد تشكل هذه المتطلبات معوقات لإصدار وتداول صكوك المضاربة في السوق المالي والمصرفي الليبي التي قد تحد من استخدامها بشكل فعال في المصارف التجارية الإسلامية الليبية ومن بينها مصرف اليقين قيد الدراسة.

ولأهمية صكوك المضاربة باعتبارها صيغة تمويل إسلامية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في العملية الاقتصادية؛ فقد رأى الباحثان ضرورة دراسة معوقات إصدارها وتداولها في المصارف الإسلامية الليبية، مع التركيز على صكوك المضاربة في مصرف اليقين بمدينة طرابلس. بقصد تحديد المعوقات الرئيسية التي تعوق تطبيق هذه الأداة المالية، واقتراح توصيات بشأنها لمتخذي القرارات بقصد الاستفادة منها، مما يساعد في تفعيل هذه الصيغة في السوق المالي والمصرفي الليبي وانتشارها ونموها حاضراً ومستقبلاً.

2.1 الدراسات السابقة

2.1.1 دراسة (القحطاني، 2020 م) بعنوان (إدارة المخاطر في صكوك المضاربة: تجربة المصارف الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى تقييم كيفية إدارة المصارف الإسلامية للمخاطر المرتبطة بصكوك المضاربة، حيث تتبنى منهجية وصفية تحليلية تستعين بالنماذج المالية لقياس تلك المخاطر، يتم تحليل بيانات (15) مصرفاً إسلامياً لتحقيق أهداف الدراسة. تبرز أهمية الدراسة في تقديم فهم عميق حول كيفية إدارة المخاطر في صكوك المضاربة وتطبيقاتها العملية، وقد أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر في صكوك المضاربة، مما يبرز أهمية تحسين الأداء والتنظيم في هذا السياق. وفيما يتعلق بالتوصيات، توصي الدراسة بضرورة تطوير إطار تنظيمي أكثر فعالية لإدارة المخاطر في صكوك المضاربة، بهدف تحسين القدرة على التعامل مع التحديات المالية المتعلقة بهذه الصكوك وضمان استمراريتها بشكل مستدام.

2.1.2 دراسة (السعدي، 2021 م) بعنوان (دور صكوك المضاربة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المصارف الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور صكوك المضاربة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المصارف الإسلامية، من خلال منهجية وصفية تشمل دراسة حالة لبعض المصارف الإسلامية. تم التركيز على عينة تتألف من (8) مصارف إسلامية مختصة في إصدار صكوك المضاربة. تعتبر هذه الدراسة مهمة حيث تسلط الضوء على دور صكوك المضاربة كأداة فعالة لتمويل المشاريع المستدامة، وتعزز الفهم بشكل عميق حول كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال هذه الصكوك. ومن خلال نتائج الدراسة، تبين أن صكوك المضاربة تلعب دوراً كبيراً في دعم المشاريع المستدامة التي تتوافق مع المبادئ الشرعية الإسلامية، مما يبرز أهمية دمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل الإسلامي، توصلت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين المصارف الإسلامية والحكومات لدعم التمويل المستدام عبر صكوك المضاربة، بهدف تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية وتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.1.3 دراسة (العبيدي، 2022 م) بعنوان (الهندسة المالية وصكوك المضاربة: التحديات والطول في المصارف الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق صكوك المضاربة وتقديم الحلول الممكنة. كانت منهجية الدراسة تعتمد على المنهج الاستقرائي مع تحليل البيانات المالية وإجراء مقابلات مع مسؤولي المصارف الإسلامية، وتم جمع عينات من (10) مقابلات مع مديري أقسام التمويل في المصارف الإسلامية (المصرف الإسلامي

الليبي). تبرز أهمية دراسة في تقديم حلول مبتكرة لتجاوز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في استخدام صكوك المضاربة، وقد أجريت هذه الدراسة في ليبيا ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة أن التحديات الرئيسية تشمل نقص التشريعات المالية المناسبة وعدم وضوح القوانين المتعلقة بالصكوك. وفيما يتعلق بالتوصيات، تشدد الدراسة على ضرورة تعزيز الشفافية ووضع لوائح أكثر دقة لتسهيل تطبيق صكوك المضاربة في المصارف الإسلامية. هذه التوصيات تبرز أهمية توفير بيئة تشريعية واضحة وداعمة لنجاح تطبيق صكوك المضاربة في القطاع المصرفي الإسلامي.

2.1.4 دراسة (البغدادي، 2023 م) بعنوان: ("استخدام الهندسة المالية في تطوير صكوك المضاربة في المصارف الإسلامية")

هدفت الدراسة استكشاف دور الهندسة المالية في تعزيز جاذبية صكوك المضاربة كوسيلة تمويلية في المصارف الإسلامية. تعتمد منهجية الدراسة على التحليل الوصفي باستخدام استبيانات ومقابلات مع خبراء في القطاع المصرفي الإسلامي. من بينهم (المصرف الإسلامي الليبي_ مصرف النوران_ مصرف اليقين_ مصرف الأندلس) ويشمل عينة الدراسة (20) خبيراً في القطاع المصرفي الإسلامي، وتسلط الضوء على أهمية تعزيز الابتكار في منتجات التمويل الإسلامي وتوسيع تشكيلة الأدوات المالية، وقد أجريت هذه الدراسة في ليبيا وأظهرت النتائج التي حصلت عليها الدراسة أن الهندسة المالية لها القدرة على تحسين هيكلية صكوك المضاربة لتزيد جاذبيتها للمستثمرين وتعزيز السيولة في السوق المالي. وفيما يتعلق بالتوصيات، توصلت الدراسة بضرورة تطوير تقنيات مالية جديدة لتعزيز مرونة صكوك المضاربة وتحسين كفاءتها التشغيلية في عمليات الإصدار. يعكس هذا التوجه حاجة القطاع المصرفي الإسلامي إلى التطوير المستمر والابتكار في منتجاته المالية.

2.1.5 دراسة (Helen, 2023) بعنوان:

"Financial Innovation and the Future of Mudarabah Sukuk in Islamic Finance" بعنوان "الابتكار

المالي ومستقبل صكوك المضاربة في التمويل الإسلامي "

هدفت الدراسة إلى تحليل الابتكارات المالية وتأثيرها على مستقبل صكوك المضاربة في القطاع المالي الإسلامي، مع التركيز على جوانب الاستدامة وجاذبيتها للمستثمرين الدوليين. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل مالي وبياني لأداء صكوك المضاربة، بالإضافة إلى استبيانات موجهة للمستثمرين الماليين. شملت العينة بيانات من (10) إصدارات لصكوك المضاربة و(100) استبيان في ماليزيا. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور الابتكار المالي في الحفاظ على جاذبية الصكوك في الأسواق العالمية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الابتكار في تصميم صكوك المضاربة، لا سيما في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، ساهم في زيادة كبيرة في الإقبال عليها من قبل المستثمرين المؤسسيين. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تطوير أطر قانونية ومالية جديدة تتيح تبني الابتكارات المالية بشكل أسرع وأكثر فعالية في الأسواق الإسلامية.

2.1.6 دراسة (عبد الحافظ، 2024م) بعنوان "الهندسة المالية ودورها في تحسين كفاءة صكوك المضاربة"

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الهندسة المالية على كفاءة صكوك المضاربة في المصارف الإسلامية، من حيث تقليل التكاليف وزيادة العوائد. تعتمد منهجية الدراسة على دراسة تحليلية كمية باستخدام نماذج مالية ومقارنة أداء صكوك المضاربة بين المصارف الإسلامية التي تطبق الهندسة المالية وتلك التي لا تطبقها. وتشمل العينة في الدراسة عشر مصارف إسلامية، وقد أجريت هذه الدراسة في ماليزيا لكي تبرز أهمية الدراسة في كيفية استخدام الأدوات الحديثة للهندسة المالية لتعزيز الكفاءة في إصدار صكوك المضاربة، وأظهرت النتائج التي حصلت عليها الدراسة أن المصارف التي تطبق تقنيات الهندسة

المالية تحقق عوائد أفضل وتقلل التكاليف المرتبطة بإصدار صكوك المضاربة. وفيما يتعلق بالتوصيات، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المصارف الإسلامية على تكنولوجيا التحليل المالي المتقدم لتحسين كفاءة الصكوك.

2.1.7 ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تم تناولها كما يلي:

1.3.2.1 تحديد أوجه التشابه

تشابه هذا البحث مع بعض الدراسات السابقة في التركيز على صكوك المضاربة حيث تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لصكوك المضاربة كأداة مالية مهمة في المصارف الإسلامية كما ورد بدراسات كل من (القحطاني، 2020م)، (السعدي، 2021م)، (البغدادي، 2023م)

2.3.2.1 تحديد أوجه الاختلاف

اختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على أحد المصارف الإسلامية الليبية، حيث أنها ركزت بشكل محدد على (بيان دور صكوك المضاربة كأداة تمويلية فعالة، إضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه مصرف اليقين في طرح إصدار وتداول صكوك المضاربة بينما ركزت الدراسات السابقة على تجارب دول أخرى مثل ماليزيا والسعودية. كما ورد بدراسات كل من (القحطاني، 2020م)، (السعدي، 2021م)، (البغدادي، 2023م).

3.1 مشكلة البحث

في ظل التوجه نحو تطوير أدوات التمويل الإسلامي، تُعد صكوك المضاربة من أبرز الأدوات المالية التي يمكن أن تسهم في توفير مصادر تمويل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن القانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن الصكوك الإسلامية أتاح الإطار القانوني لإصدار الصكوك الإسلامية في ليبيا. إلا أن إصدار وتداول صكوك المضاربة لا يزال محدوداً في الواقع العملي، الأمر الذي يثير التساؤل حول العوامل التي قد تؤثر في تفعيل هذه الأداة داخل المصارف الإسلامية الليبية، ومدى جاهزية البيئة التنظيمية والقانونية والتقنية والاستثمارية، إضافة إلى مدى فاعلية السوق المالي الليبي في دعم إصدار وتداول هذه الصكوك. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما المعوقات التنظيمية والقانونية والتقنية التي قد تحول دون إصدار وتداول صكوك المضاربة، وبخاصة ما يتعلق بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية وفاعلية السوق المالي الليبي، من وجهة نظر العاملين بمصرف اليقين؟

1.4 أهمية البحث

1.4.1 الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من خلال تناول موضوع إصدار وتداول صكوك المضاربة في المصارف التجارية الإسلامية الليبية، وبيان آليات إصدارها وتداولها، بما يسهم في سد جانب من النقص في الدراسات المحلية المتعلقة بهذا الموضوع، ويشكل مرجعاً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية في مجال التمويل والمصارف الإسلامية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في دعم المصارف الإسلامية الليبية والجهات التنظيمية لتفعيل إصدار وتداول صكوك المضاربة، بما يوفر أداة تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويساعد على تنويع مصادر التمويل، وتعزيز كفاءة السوق المالي الليبي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية.

5.1 أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 5.1.1 التعريف بصكوك المضاربة وبيان أهميتها، وأنواعها، وضوابطها الشرعية.
- 5.1.2 تحديد المعوقات التي تواجه مصرف اليقين في إصدار وتداول صكوك المضاربة.
- 5.1.3 تقديم مقترحات وتوصيات لمتخذي القرارات بمصرف اليقين قصد الاستفادة منها.

6.1 فرضيات البحث

بناء على مشكلة وأهداف البحث والدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 6.1.1 توجد معوقات تتعلق بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية بالسوق الليبي.
- 6.1.2 توجد معوقات تتعلق بفاعلية السوق المالي الليبي لتداول صكوك المضاربة.

7.1 منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الجزء النظري لموضوع البحث من خلال مراجعة الكتب والدراسات السابقة والمقالات العلمية، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استبيان يتضمن أسئلة محل الدراسة.

8.1 مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات الثانوية على المصادر المتمثلة في الكتب، والرسائل العلمية والمجلات والأطروحات والبحوث والدراسات العلمية باللغتين العربية والأجنبية، ذات الصلة بموضوع الدراسة، والدوريات بما يتلاءم مع أهداف الدراسة. كما اعتمد الباحثان على تغطية الجانب التطبيقي للبحث على البيانات الأولية التي تمثلت في جمع البيانات والمعلومات من مصادر ووسائل متعددة الخاصة بهذا الجانب من الدراسة، ومنها استمارة الاستبيان للحصول على البيانات والمعلومات حيث من الضروري أن تمتاز الاستمارة بالبساطة والوضوح في تشخيص متغيرات البحث، وكذلك تمت الاستعانة بمجموعة من أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات استمارة استبيان من أجل اختبار فرضيات البحث وقياسها، التي بدورها تسهم في تحقيق أهداف البحث.

9.1 مجتمع وعينة البحث

1.9.1 مجتمع البحث: تمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بمصرف اليقين بمدينة طرابلس والبلغ عددهم (260) موظف.

2.9.1 عينة البحث: تم اختيار عينة من موظفي ورؤساء الأقسام ومديري الإدارات حيث بلغ حجم العينة (51) شخص.

10.1 حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة الزمنية والمكانية والموضوعية في الآتي:

10.1.1 الحدود الزمنية: خلال العام (2025م)

10.1.2 الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة الحالية على مصرف اليقين_ بمدينة طرابلس.

10.1.3 الحدود الموضوعية: على دراسة (معوقات إصدار وتداول صكوك المضاربة في السوق الليبي " دراسة تطبيقية

على مصرف اليقين بمدينة طرابلس

2. الإطار النظري للبحث

2.1 الصكوك الإسلامية:

هي تحويل مجموعة من الأصول غير السائلة (الثابتة) إلى صكوك قابلة للتداول في السوق المالي، وتكون هذه الصكوك مضمونة بهذه الأصول وفق الضوابط الشرعية مثل صكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وصكوك المراجعة، وصكوك المضاربة وغيرها. (حسان، 2003)

2.2 تعريف صكوك المضاربة

صكوك المضاربة هي أوراق مالية إسلامية تمثل حصصاً شائعة في مشروع أو نشاط استثماري قائم على عقد المضاربة، بحيث يقدم حملة الصكوك رأس المال، بينما يقوم مدير المضاربة (المضارب) بإدارة المشروع، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين وفق نسب محددة مسبقاً، ويتحمل حملة الصكوك الخسائر في حدود رأس المال المقدم. وتعد هذه الصكوك من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات تحقق مقاصد الشريعة وتلبي احتياجات الاقتصاد المعاصر (المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، ص. 112).

كما تصدر صكوك المضاربة استناداً إلى عقد المضاربة، وتستخدم حصيلة إصدارها لتوفير رأس مال المضاربة الذي يُسلم إلى المضارب لإدارته واستثماره وفقاً للضوابط الشرعية، ويُعد كل صك بمثابة حصة شائعة في ملكية أصول المضاربة، والتي قد تشمل الأعيان والمنافع والديون والنقود والحقوق المالية الأخرى، فضلاً عن ملكية حصة في ثمن الأصول بعد تصفيتها وبيعها، ويستحق حملة هذه الصكوك نسبة من عوائد الاستثمار الناتجة عن تشغيل موجودات المضاربة، كما يتحملون المخاطر المرتبطة بالخسارة بحسب نسبة ما يملكه كل منهم من صكوك. وتُحدد شروط عقد المضاربة، بما في ذلك نسب توزيع الأرباح والضوابط الحاكمة للعلاقة بين الطرفين، من خلال نشرة الإصدار والعقود الشرعية المرفقة بها. (2016).

ومن وجهة نظر الباحثان، فإن صكوك المضاربة تمثل ركيزة أساسية لتنشيط مبادئ المشاركة في الربح والخسارة التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي، حيث توفر بديلاً شرعياً فعالاً لأدوات الدين التقليدية. كما أنها تتيح للمصارف الإسلامية في ليبيا على وجه الخصوص فرصة لإيجاد مصادر تمويلية مبتكرة تساهم في تحريك عجلة الاستثمار، وتعزيز ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.2.1 أهمية صكوك المضاربة: يمكن إيجاز أهمية صكوك المضاربة في النقاط التالية:-

1. توفير أداة استثمارية وتمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يتيح للمستثمرين والمدخرين فرصاً متنوعة لتوظيف أموالهم وفق صيغ التمويل الإسلامي.
2. المساهمة في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية من خلال توفير أوراق مالية قابلة للتداول، بما يعزز السيولة ويزيد من كفاءة السوق.
3. دعم أنشطة المصارف الإسلامية عبر توفير مصدر تمويل يساعدها على تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتوسع في عملياتها المصرفية.
4. الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والاستثمارية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز المؤشرات الاقتصادية للدولة. (إسماعيل، 2012، ص 127).

2.2.2 أهداف صكوك المضاربة: تتمثل أهداف صكوك المضاربة في الآتي:

1. توفير بدائل تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية: تهدف إلى تقديم أدوات استثمارية تراعي الضوابط الشرعية وتتيح للمستثمرين خيارات بعيدة عن التمويل الربوي.

2. تحفيز النشاط الاقتصادي: من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والتنمية التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
3. تحقيق العدالة في توزيع الأرباح والمخاطر: يتم تحديد نسب الأرباح بين الأطراف بناءً على الاتفاق المسبق، مع تحميل المضارب وحده الخسائر الناتجة عن سوء الإدارة أو الإهمال.
4. جذب المدخرات: تشجع صكوك المضاربة الأفراد والشركات على الاستثمار، مما يساعد على تعبئة الموارد المالية. (صالح، 2015: 45).

2.2.3 مزايا صكوك المضاربة

تتمتع صكوك المضاربة بمجموعة من المزايا تتمثل في الآتي: (البلعي، 2010: 22)

- 1- حصص في الملكية: يميز صكوك المضاربة بأنها صكوك شائعة في ملكية موجودات مشروع معين يجوز لمالكها التصرف فيها من بيع ورهن وهبة وإرث ونحو ذلك من التصرفات المالية المقبولة شرعاً.
- 2- محددة القيمة: تمتاز صكوك المضاربة الإسلامية بأن قيمة رأس مالها محددة مسبقاً، وفي حالة تحقق إيرادات فإن نسبة الربح محددة.
- 3- وفق أحكام شرعية: تمتاز صكوك المضاربة الإسلامية بأنها بديل شرعي للسندات الربوية، وأنها موافقة لأحكام وضوابط شرعية.
- 4- غير ملزمة للحكومات: لا تعتبر صكوك المضاربة الإسلامية ديناً في ذمة الحكومة في حالة إصدارها من قبل الحكومات وغير ملزمة لها لأنها لا تعتبر دين يجب سداؤه.
- 5- متنوعة الفترة الزمنية: تمتاز صكوك المضاربة الإسلامية بأن فترة المشروع قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل أي حسب عمر المشروع المخصص لها.

2.2.4 شروط إصدار صكوك المضاربة

حتى تُعد صكوك المضاربة مشروعة وقانونية ومقبولة من الناحية الشرعية والمالية، لا بد أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط المحددة، وذلك على النحو التالي: (إسماعيل، 2012: 128) :

1. يجب أن يُمثل كل صك من هذه الصكوك حصة شائعة في المشروع الذي أُصدر من أجله، ويُعد بذلك أصلاً مالياً تترتب عليه أحكام المال من حيث إمكانية بيعه وشراؤه وهبته والتصرف فيه بأي وجه مشروع.
2. يعتمد العقد في صكوك المضاربة على الشروط التي يُحددها المضارب من خلال نشرة الإصدار، ويكون الإيجاب من المكتتب، بينما القبول يتم من الجهة المُصدرة للصكوك.
3. ينبغي أن تشمل نشرة الإصدار على جميع تفاصيل المشروع، متضمنة نتائج دراسة الجدوى، ورأس المال المطلوب، وآلية توزيع الأرباح بين الأطراف.
4. يُشترط أن تكون صكوك المضاربة قابلة للتداول بعد انقضاء فترة الاكتتاب المحددة في النشرة.
5. يُلزم المضارب بإعلان حسابات الأرباح والخسائر للمشروع بشكل واضح وشفاف لمالكي الصكوك.
6. يجوز تخصيص جزء من الأرباح لمواجهة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المشروع أثناء تنفيذه.
7. يُعتبر المضارب شريكاً في المشروع بقيمة ما يمتلكه من صكوك، إضافةً إلى كونه مضارباً بعمله، ويستحق بذلك نسبة من الربح حسب ما ورد في نشرة الإصدار، لكنه لا يلتزم بضمان رأس المال إلا في حال ثبوت التعدي أو الإهمال أو التقصير في أداء المهام المناطة به.

2.2.5 أنواع صكوك المضاربة

تُتيح صكوك المضاربة لحاملها المشاركة في الأرباح التي تتحقق من المشروعات التي استثمر فيها رأس المال، وتتوزع الجهات التي يمكنها إصدار هذا النوع من الصكوك، حيث يمكن للدولة أو الشركات الكبرى أو المصارف الإسلامية إصدارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتنقسم صكوك المضاربة إلى نوعين رئيسيين (هاشم، 2013: 25):-

1. صكوك المضاربة طويلة الأجل (خمس سنوات فأكثر): وهي الصكوك التي تمتد مدتها إلى خمس سنوات أو أكثر، ويتعامل فيها المضارب على أساس المضاربة المطلقة، بحيث يتم استثمار الأموال دون تقييد بمشروع معين، وفي نهاية كل سنة مالية، يُعلن المضارب - سواء كان مصرفاً أو شركة أو جهة حكومية - عن نتائج النشاط من ربح أو خسارة، ويتم توزيع تلك النتائج على حملة الصكوك وفقاً لنسبة مشاركتهم فيها.

2. صكوك المضاربة المخصصة أو المحددة لمشروع معين: وهي الصكوك التي تُصدر على أساس المضاربة المقيدة، حيث يُحدد المضارب مشروعاً معيناً بعد إجراء دراسة جدوى وافية له، ثم يُقسم رأس المال اللازم إلى صكوك متساوية القيمة، وبعد تغطية الاكتتاب يتم الشروع في تنفيذ المشروع؛ فإذا تحققت أرباح تُوزع بعد انتهاء المشروع وتصفيته، واسترداد رأس المال، أما إذا لحقت خسارة، فإنها توزع على أصحاب الصكوك حسب نسبة امتلاكهم. ويُعامل المضارب في هذه الحالة بصفته أميناً، فلا يتحمل المسؤولية إلا عند التقصير أو التعدي أو الإهمال.

2.3 معايير وضوابط ومتطلبات الاصدار

تطلب الهندسة المالية الإسلامية عدداً من العناصر الضرورية التي لا بد من توفرها لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها، ويمكن تحديد هذه المتطلبات على النحو الآتي (الغامدي، 2019: 120):

1. التوافق مع الشريعة الإسلامية: يجب أن تكون العقود والأنشطة المتعلقة بالصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة، ويُستحسن وجود هيئة شرعية تُشرف على العملية.
2. تحديد الأطراف والمسؤوليات: يجب تحديد العلاقة بين المضارب (المدير) وأصحاب رأس المال، مع وضع آلية واضحة لتوزيع الأرباح والخسائر.
3. الإفصاح والشفافية: يشترط توضيح كافة تفاصيل المشروع ونسب توزيع الأرباح لضمان حقوق جميع الأطراف.
4. استخدام الأموال في أغراض مشروعة: يجب أن توجه الأموال إلى مشاريع ذات طبيعة مشروعة بعيداً عن أي أنشطة محرمة.
5. يشترط لتحقيق فعالية الهندسة المالية الإسلامية توافر وعي دقيق بأحوال السوق واحتياجاته، ويُقصد بذلك أن يكون القائمون على عملية الابتكار والتطوير في الأدوات المالية على دراية تامة بما يطلبه السوق، وما يفرضه من تحديات وظروف.
6. الإفصاح الكامل والشفافية في بيان المعاملات، ويُراد بذلك توضيح كافة الإجراءات التي تؤديها الأدوات المبتكرة أو المطورة، وذلك لمنع استغلالها من قبل بعض المضاربين في تحقيق أهداف غير مشروعة، أو التحايل من خلالها على أحكام الشريعة مثل الربا أو القمار.
7. من الشروط المهمة أيضاً توفر المقدرة المالية التي تتيح الدخول في المعاملات، ويقترن بذلك وجوب الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها في جميع صور التعامل المالي؛ بحيث تُراعى القواعد الشرعية في صياغة العقود وتنفيذها دون إخلال بأحكامها.

2.4 مخاطر إصدار وتداول صكوك المضاربة

رغم الفوائد العديدة لصكوك المضاربة، إلا أنها تحمل عدة مخاطر يجب مراعاتها:

1. مخاطر التشغيل والإدارة: تتعلق بقدرة المضارب على إدارة الأموال واستثمارها بفعالية. فعدم كفاءته يؤدي إلى خسائر.

2. المخاطر الشرعية: قد تنشأ إذا لم يتم الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في العمليات والعقود؛ مما يؤدي إلى إبطال المشروع من الناحية الشرعية.

3. مخاطر السوق: تتأثر الصكوك المضاربة بالتغيرات الاقتصادية وأسعار السوق التي قد تؤدي إلى تقلبات في العوائد. مخاطر عدم الشفافية: في حال عدم الإفصاح الكامل عن شروط العقد أو طبيعة المشروع، يمكن أن تنشأ نزاعات بين الأطراف. (منصور، 2018: 55):

2.5 واقع صكوك المضاربة في ليبيا

انحصرت تجربة ليبيا في مجال الصكوك الإسلامية في الجانب التشريعي دون تنفيذ فعلي لإصدارات مالية واسعة، حيث قام المؤتمر الوطني العام بإصدار القانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن الصكوك الإسلامية، والذي سمح بإصدار صكوك حكومية تصدرها جهات رسمية مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، إضافة إلى وحدات الحكم المحلي والشركات المملوكة للدولة، شريطة أن تكون هذه الصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتم تداول هذه الصكوك عبر سوق المال الليبي، وتُصنّف بوصفها وثائق مالية متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو خليط منها، كما قد تمثل حصة في مشروع استثماري معين أو نشاط اقتصادي محدد، مع التأكيد على أنها لا تُعد ديناً على الجهة المصدرة، بل تصدر بموجب عقد شرعي محدد. ونص القانون على ضرورة الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل قيام الشركات المملوكة للدولة بإصدار هذه الصكوك، كما يشترط بالنسبة للشركات الليبية الأخرى الحصول على موافقة جمعياتها العمومية، وأتاح القانون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين - من مصارف وشركات وهيئات - إمكانية الاكتتاب في هذه الصكوك أو تملكها، كما أجاز قصر عملية الاكتتاب على الليبيين أو فئات معينة بحسب ما تنظمه القواعد التي تصدرها هيئة سوق المال.

3. الإطار العملي للبحث

1.3 نبذة عن مصرف اليقين

مصرف اليقين هو شركة مساهمة ليبية تأسست وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005، والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 المتعلق بالمصارف. يحمل المصرف السجل التجاري رقم (9237) وبدأ مباشرة أعماله المصرفية بعد الحصول على إذن المزاولة رقم (98) لعام 2019. افتتح أول فرع له في 19 سبتمبر 2019.

1.1.3 البيانات المالية للمصرف: يمكن إيجاز البيانات المالية لمصرف اليقين حتى نهاية العام (2024) كالتالي:

جدول (1.3) يوضح البيانات المالية للمصرف في عام (2024/12/31)

ت	البيانات	القيمة (العدد)
1	رأس المال	250.000.000
2	الاحتياطيات	10.198.904
3	حجم الودائع	1.473.312.027
4	عدد الفروع	15
5	عدد العاملين	360

المصدر: من إعداد الباحثان من بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2024م

2.1.3 أهداف المصرف

أهدافه: التميز في خدمة العمال وتقديم منتجات مصرفية مبتكرة في متطلباتهم وترقي إلى مستوى تطلعاتهم، وتواكب التطور التقني بما يحقق التنمية المستدامة.

3.1.3 خدمات المصرف: تنقسم الخدمات كالتالي:

1. فتح الحساب الجاري للأفراد والمؤسسات بالعملة المحلية والأجنبية.
2. فتح الحسابات الجارية من المصرف الرقمي Customer Onboarding
3. السحب بدون بطاقة من الصراف الآلي
4. الإيداع النقدي من الصراف الآلي NCR و KUAN
5. إصدار بطاقات الخدمات الالكترونية مثل بطاقة السند للأفراد وبطاقة الشريك بلس للمؤسسات.
6. خدمة حوالة SWLFT.
7. يقدم خدمات المصرف الرقمي.
8. منح التمويلات بمختلف أنواعها مثل المشاركة والمرابحة والاجارة والمضاربة والسلم الاستصناع.
9. المساهمة في التنمية من خلال سعي المصرف الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي للمجتمع والمساهمة في حل القضايا المحلية مثل الاسكان والبطالة.

2.3 أداة جمع البيانات

1. تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحثان بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي، ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راع الباحث في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2. اختبارات الصدق " الصلاحية":

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان تم إجراء الاختبارات الآتية:

- أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity: لمرعاة جانب صدق المحتوى في الاستمارة، تم التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.
- ب- الصدق الظاهري Face validity: للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف، وبعد مناقشة الأستاذ المشرف تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصيغة الأولية للاستبيان، وبعد ذلك تم عرضه مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين الموضح بياناتهم بالملحق رقم (2)؛ وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجنب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم ثلاثة مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:
 - المجموعة الأولى: وتضم أسئلة حول البيانات الأساسية وتشمل الجنس، الفئة العمرية، المؤهل التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة
 - المجموعة الثانية: وتشمل (5) عبارات حول ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي.

المجموعة الثالثة: وتشمل (5) عبارات حول ضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة. وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد (80) استمارة استبيان على المديرين ومساعدتهم ورؤساء الأقسام والوحدات ومساعدتهم والموظفين بالإدارة العامة وفروعها في منطقة طرابلس، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (66) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة، ويعد عملية الفرز تقرّر الإبقاء على (53) استمارة كاملة نظراً لاستيفائها الشروط المطلوبة، واستبعاد عدد (13) استمارة لكونها غير صالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول (2.3) عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع	القابل للتحليل الإحصائي	نسبة القابل للتحليل الإحصائي
80	66	82.5%	53	66.3%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2.3) أن نسبة المسترجع الكلية (82.5%) من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

3.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتطيل البيانات

أ- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

يُعد اختبار كرونباخ ألفا (α) من بين الأدوات الإحصائية الأساسية في تحليل استجابات الاستبيان، إذ يُستخدم هذا الاختبار لقياس مدى صدق وثبات العبارات المُدرجة فيه، ويعمل على تحديد اتساق الإجابات بين مفردات العينة. ويُفترض إجراء هذا الاختبار قبل البدء في تحليل البيانات الإحصائية، وذلك لضمان موثوقية النتائج. فكلما ارتفعت قيمة معامل كرونباخ ألفا، وخاصة إذا تجاوزت (0.60)، دل ذلك على وجود درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمنح الدراسة ثقة أكبر في صحة النتائج المتوصل إليها، ويجعل من الممكن الاعتماد على تلك النتائج في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل فرضياتها بدقة (البباني: 2005، 49).

ب- التوزيع النسبي:

يُستخدم أسلوب التوزيع النسبي في وصف طبيعة إجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات الاستبيان، ويُعتمد فيه عادة على مقياس خماسي، بحيث يمكن تصنيف درجة الموافقة وفقاً لأعلى نسبة وردت في إجابات العينة على النحو التالي: (رزق الله، 2002، 158)

1. إذا كانت أعلى نسبة للإجابات عند خيار (غير موافق بشدة)، فإن ذلك يدل على أن درجة الموافقة منخفضة جداً.
2. إذا كانت أعلى نسبة للإجابات عند خيار (غير موافق)، فإن ذلك يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.
3. إذا كانت أعلى نسبة للإجابات عند خيار (محايد)، فإن ذلك يعكس أن درجة الموافقة متوسطة.
4. إذا كانت أعلى نسبة للإجابات عند خيار (موافق)، فإن ذلك يُشير إلى أن درجة الموافقة عالية.
5. إذا كانت أعلى نسبة للإجابات عند خيار (موافق بشدة)، فإن ذلك يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة جداً.

ت- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon test):

يُعد اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon test) من الأساليب الإحصائية غير المعلمية المستخدمة في اختبار الفرضيات المرتبطة بمتوسط مجتمع الدراسة، وذلك في الحالات التي لا تتوافر فيها شروط استخدام الاختبارات المعلمية التقليدية، كاختبار (t)، ويُستخدم هذا الاختبار عند التعامل مع بيانات وصفية قابلة للترتيب، أو عند توفر بيانات كمية مع صغر حجم العينة، وعدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للمجتمع الأصلي. ومن ثم، يُعد هذا الاختبار ملائماً لتقدير معنوية

متوسطات درجات الموافقة على العبارات الواردة في الاستبيانات، لا سيما في الدراسات التي تتبنى أدوات قياس تعتمد على مقياس ليكرت.

ث- اختبار Z حول المتوسط:

يُعد اختبار (Z) للمتوسط من الأدوات الإحصائية المستخدمة عند اختبار الفرضيات المتعلقة بمتوسطات المجتمع، وذلك في حالة كانت البيانات كمية، وحجم العينة المستخدمة كبيراً، مما يجعل من هذا الاختبار ملائماً لاختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة.

4.3 ترميز البيانات

عقب جمع استمارات الاستبيان، قام الباحث باستخدام الأسلوب الرقمي في عملية ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (2-3)

جدول (3.3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

بناءً على ما ورد في الجدول رقم (2-3)، فإن متوسط درجة الموافقة يُقدَّر بالقيمة (3)، فإذا تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن هذه القيمة، فإن ذلك يُشير إلى ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان المتوسط الحسابي يقل معنوياً عن (3)، فإن هذا يُعبر عن انخفاض في درجة الموافقة، في حين أن عدم وجود فرق معنوي بين المتوسط المحسوب والقيمة (3) يُعد مؤشراً على أن درجة الموافقة تتسم بالاعتدال. وبناءً عليه، سيتم التحقق إحصائياً مما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنوياً عن القيمة المرجعية (3) أم لا. وبعد الانتهاء من عملية الترميز، تم إدخال البيانات الأولية باستخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة المعروفة بـ (SPSS) (Statistical Package for Social Science)، حيث استُخدمت هذه الحزمة في تحليل البيانات الميدانية وفق الإجراءات التالية:

5.3 اختبار الثبات والصدق ((Reliability and Validate))

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4-3).

جدول (4.3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي.	5	0.957	0.978
2	ضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة.	5	0.962	0.981

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3) أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان، ولجميع المحاور تتراوح بين (0.952 إلى 0.973) ولجميع المحاور (0.992) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.976) إلى (0.986) ولجميع العبارات (0.996) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

6.3 خصائص مفردات عينة الدراسة

- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب نوع الجنس:

جدول (5.3) لتوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة
ذكر	42	79.2%
أنثى	11	20.8%
المجموع	53	100%

- يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن معظم مفردات عينة الدراسة نوعهم من جنس الذكور ويمثلون نسبة (79.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم جنس الإناث ويمثلون نسبة (20.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

جدول (6.3) لتوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	30	56.6%
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	20	37.7%
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	2	3.8%
من 50 سنة فأكثر	1	1.9%
المجموع	53	100%

- يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، ويمثلون نسبة (56.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة، ويمثلون نسبة (37.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، ويمثلون نسبة (3.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم من 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (1.9%) من جميع مفردات العينة، وهذا يشير إلى أن إدارة المصرف تعتمد في أداء أعمالها على الفئة العمرية الشابة أكثر من غيرها.
- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (7.3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
تعليم جامعي (بكالوريوس، دبلوم عالي)	49	92.5%
ماجستير	4	7.5%
دكتوراه	–	–
أخرى	–	–
المجموع	53	100%

- يلاحظ من خلال الجدول (7.3) أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية تعليم جامعي (بكالوريوس، دبلوم عالي) ويمثلون نسبة (92.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير، ويمثلون نسبة (7.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعية (بكالوريوس، دبلوم عالي) فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافٍ للتفاعل مع موضوع الدراسة؛ مما يجعل آراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة:

جدول (8.3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
رئيس مجلس الإدارة	-	-
عضو مجلس الإدارة	-	-
مدير قطاع/مدير عام	1	1.9%
نائب المدير العام	-	-
مدير فرع/ رئيس قسم	4	7.5%
نائب رئيس قسم	-	-
موظف	48	90.6%
المجموع	53	100%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8-3) أن معظم مفردات عينة الدراسة موقعهم الوظيفي موظف ويمثلون نسبة (90.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن موقعهم الوظيفي مدير فرع/رئيس قسم ويمثلون نسبة (7.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن موقعهم الوظيفي مدير قطاع/ مدير عام ويمثلون نسبة (1.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وهذا يبين أن ممن يشغلون وظيفة موظف كان لهم الفرصة الأكبر من الاستجابة من قبل المستجوبين. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول (9.3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	39	73.6%
من 5 الى أقل من 10 سنوات	13	24.5%
من 10 الى أقل من 15 سنة	-	-
من 15 سنة فأكثر	1	1.9%
المجموع	53	100%

يتضح من الجدول رقم (9-3) أن التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة يميل إلى التركز في الفئة ذات الخبرة الأقل من خمس سنوات، حيث بلغت نسبتهم (73.6%) من إجمالي أفراد العينة؛ مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة ينتمون إلى الفئة ذات الخبرة المصرفية الحديثة، يلي ذلك المشاركون ممن تتراوح خبرتهم بين خمس سنوات وأقل من عشر سنوات، بنسبة (24.5%)، وهي نسبة تمثل فئة متوسطة من حيث الخبرة، أما الفئة التي تجاوزت خبرتها خمس عشرة سنة، فقد شكّلت نسبة (1.9%) فقط، مما يعكس ضعف تمثيل الكفاءات ذات الخبرة الطويلة في العينة محل الدراسة، وهذا التوزيع يبين مدى اعتماد المصرف في تسيير أعماله على العاملين من ذوي الخبرات الحديثة أكثر من غيرهم وقد يرجع ذلك الى حداثة المصرف.

7.3 فرضيات الدراسة

1.7.3 اختبار فرضيات للدراسة

- ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي:

جدول (13.3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	هناك غموض في القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق صكوك المضاربة.	-	3	29	19	2	متوسطة
		-	5.7	54.7	35.8	3.8	
2	يؤثر تعارض اللوائح الداخلية للمصرف مع متطلبات صكوك المضاربة في إمكانية طرحها.	-	3	22	22	6	متوسطة
		-	5.7	41.5	41.5	11.3	
3	يساهم غياب التشريعات الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصلحة في طرح صكوك المضاربة	-	1	11	24	17	عالية
		-	1.9	20.8	45.3	32.1	
4	يؤثر ضعف التعاون بين الهيئات الشرعية والقانونية في وضع إطار متكامل الطرح لصكوك المضاربة	1	2	10	27	13	عالية
		1.9	3.8	18.9	50.9	24.5	
5	إن المصرف يواجه صعوبة في تفسير أو تطبيق القوانين الصادرة عن جهات الاختصاص (منظمة اليوفي - مصرف ليبيا المركزي المتعلقة بطرح بصكوك المضاربة	1	15	27	9	1	متوسطة
		نسبة %	28.3	50.9	17	1.9	

يتضح من الجدول رقم (13-3) أن مستويات الموافقة على العبارات المرتبطة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي تراوحت بين درجات عالية ومتوسطة، وهو ما يشير مبدئياً إلى وجود إدراك لدى مفردات العينة حول هذه الإشكالية؛ ولأجل التحقق من مدى دلالة هذه النتائج إحصائياً، تم تطبيق اختبار ولكومسون لقياس معنوية الفروق بين متوسطات إجابات العينة ومتوسط المقياس النظري (3) لكل عبارة على حدة، وذلك لاختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد فرق معنوي بين متوسط درجة الموافقة على العبارة ومتوسط المقياس (3)، أي أن المتوسط لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة.

- الفرضية البديلة (H_1): يوجد فرق معنوي بين متوسط درجة الموافقة على العبارة ومتوسط المقياس (3)، أي أن المتوسط يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة.

الجدول رقم (3-14) القيم الإحصائية المحسوبة لكل عبارة على حدة لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضيات الصفرية، ومن ثم بيان ما إذا كانت درجات الموافقة على هذه العبارات تمثل دلالة معنوية حقيقية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة	الأهمية النسبية
1	هناك غموض في القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق صكوك المضاربة.	3.38	657.	4.181	000.	4
2	يؤثر تعارض اللوائح الداخلية للمصرف مع متطلبات صكوك المضاربة في إمكانية طرحها.	3.58	770.	5.527	000.	3
3	يساهم غياب التشريعات الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصلحة في طرح صكوك المضاربة	4.08	781.	10.028	000.	1
4	يؤثر ضعف التعاون بين الهيئات الشرعية والقانونية في وضع إطار متكامل الطرح لصكوك المضاربة	3.92	874.	7.703	000.	2

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة	الأهمية النسبية
5	إن المصرف يواجه صعوبة في تفسير أو تطبيق القوانين الصادرة عن جهات الاختصاص (منظمة اليوفي - مصرف ليبيا المركزي المتعلقة بطرح بصكوك المضاربة	2.89	776.	-1.062	293.	5

تُظهر بيانات الجدول رقم (3-14) أن القيم الإحصائية المحسوبة لمعظم الفقرات كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، في حين تجاوزت متوسطات إجابات أفراد العينة الحد المرجعي لمتوسط المقياس وهو (3)، وذلك بالنسبة لغالبية العبارات المرتبطة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي، وبناءً على هذه النتائج، تُرفض الفرضيات الصفرية وتُقبل الفرضيات البديلة لتلك العبارات، بما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعكس ارتفاعاً ملحوظاً في درجة الموافقة على هذه الفقرات، ويُشير ذلك إلى اتفاق عام بين مفردات العينة حول تأثير محدودية البنية الاقتصادية والاستثمارية في تشكيل معوقات فعلية داخل السوق الليبي، واختبار الفرضية الثانية المتعلقة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3-14)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
- الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

جدول (15.3) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي	3.570	0.716	5.792	0.000

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-15) أن قيمة إحصائي الاختبار (5.792) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.570) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير وجود ضعف البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي حيث هناك:

1. يساهم غياب التشريعات الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصلحة في طرح صكوك المضاربة.
 2. يؤثر ضعف التعاون بين الهيئات الشرعية والقانونية في وضع إطار متكامل للطرح صكوك المضاربة.
 3. يؤثر تعارض اللوائح الداخلية للمصرف مع متطلبات صكوك المضاربة في إمكانية طرحها.
 4. هناك غموضاً في القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق صكوك المضاربة.
 5. إن المصرف يواجه صعوبة في تفسير أو تطبيق القوانين الصادرة عن جهات الاختصاص (منظمة اليوفي - مصرف ليبيا المركزي المتعلقة بطرح بصكوك المضاربة).
- ضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة:

جدول (16.3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	يفتقر سوق المال الليبي إلى تشريعات واضحة تنظم طرح وتداول صكوك المضاربة	-	1	7	19	26	متوسطة
		نسبة%	1.9	13.2	35.8	49.1	
2	ضعف البنية التحتية التقنية في السوق المالي الليبي يمثل عائقاً أمام تداول صكوك المضاربة	11	19	12	8	3	متوسطة
		نسبة%	20.8	35.8	15.1	5.7	
3	قلة الكوادر المتخصصة في مجال الصكوك الإسلامية يحد من طرحها في سوق المال الليبي.	-	5	26	17	6	عالية
		نسبة%	9.4	49.1	32.1	9.4	
4	الوضع الاقتصادي العام في ليبيا لا يساعد على تقوية سوق المال الليبي وبالتالي لا يساهم في طرح صكوك المضاربة من خلاله	-	2	11	16	24	عالية
		نسبة%	3.8	20.8	30.2	45.3	
5	نقص البرامج التدريبية والتوعوية حول طرح الصكوك الإسلامية يمثل عائقاً في تطوير سوق المال الليبي.	-	3	15	15	20	متوسطة
		نسبة%	5.7	28.3	28.3	37.7	

يُستفاد من بيانات الجدول رقم (3-16) أن درجات الموافقة على العبارات المرتبطة بضعف فاعلية سوق المال الليبي في تداول صكوك المضاربة قد تراوحت بين مستويات عالية ومتوسطة؛ مما يعكس وعياً متفاوتاً لدى أفراد العينة تجاه هذه المسألة، ولاختبار دلالة هذه الاستجابات، تم استخدام اختبار ولكوكسون لمقارنة متوسطات الإجابات بمتوسط المقياس (3)، وذلك للتحقق من مدى معنوية الفروق.

وقد صيغت الفرضيات الإحصائية لكل عبارة وفق النموذج الآتي:

- الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة الموافقة ومتوسط المقياس (3)
 - الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة الموافقة ومتوسط المقياس (3)
- جدول (17.3) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة	الأهمية النسبية
1	يفتقر سوق المال الليبي إلى تشريعات واضحة تنظم طرح وتداول صكوك المضاربة.	4.3208	77889.	12.345	000.	1
2	ضعف البنية التحتية التقنية في السوق المالي الليبي يمثل عائقاً أمام تداول صكوك المضاربة.	2.4906	1.15397	-3.214	002.	5
3	قلة الكوادر المتخصصة في مجال الصكوك الإسلامية يحد من طرحها في سوق المال الليبي.	3.4151	79503.	3.801	000.	4
4	الوضع الاقتصادي العام في ليبيا لا يساعد على تقوية سوق المال الليبي وبالتالي لا يساهم في طرح صكوك المضاربة من خلاله	4.1698	89305.	9.536	000.	2

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة	الأهمية النسبية
5	نقص البرامج التدريبية والتوعوية حول طرح الصكوك الإسلامية يمثل عائقاً في تطوير سوق المال الليبي.	3.9811	95052.	7.515	000.	3

تُشير نتائج الجدول رقم (3-17) إلى أن القيم الدلالية المحسوبة لجميع الفقرات كانت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، كما أن متوسطات إجابات أفراد العينة قد تجاوزت متوسط المقياس البالغ (3) في غالبية العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي في تداول صكوك المضاربة. وبناءً على هذه النتائج، تُرفض الفرضيات الصفرية وتُقبل الفرضيات البديلة لتلك العبارات، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية، ويُستنتج من ذلك وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة لدى أفراد العينة، وهو ما يعكس إدراكاً واضحاً لمحدودية الدور الذي يؤديه سوق المال الليبي في تفعيل آليات تداول صكوك المضاربة.

ولاختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3-16)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
- الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

جدول (18.3) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
ضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة	3.676	861.	5.709	0.000

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) أن قيمة إحصائي الاختبار (5.709) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.570)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير وجود ضعف فاعلية سوق المال الليبي لتداول صكوك المضاربة حيث يتضح:

1. أن سوق المال الليبي يفتقر إلى تشريعات واضحة تنظم طرح وتداول صكوك المضاربة.
2. أن الوضع الاقتصادي العام في ليبيا لا يساعد على تقوية سوق المال الليبي وبالتالي لا يساهم في طرح صكوك المضاربة من خلاله.
3. نقص البرامج التدريبية والتوعوية حول طرح الصكوك الإسلامية يمثل عائقاً في تطوير سوق المال الليبي.
4. قلة الكوادر المتخصصة في مجال الصكوك الإسلامية يحد من طرحها في سوق المال الليبي.
5. ضعف البنية التحتية التقنية في السوق المالي الليبي يمثل عائقاً أمام تداول صكوك المضاربة.

8.3 النتائج:

1. وجود ضعف في البنية الاستثمارية والاقتصادية في السوق الليبي، حيث أن المصرف يواجه صعوبة في تفسير أو تطبيق القوانين الصادرة عن جهات الاختصاص (منظمة اليوفي - مصرف ليبيا المركزي) المتعلقة بطرح صكوك المضاربة، كما يوجد صعوبة في إثبات حالة التقصير من قبل المضارب بسبب عدم وجود معيار ينظم طرح صكوك المضاربة.
2. يشهد المصرف تطوراً تدريجياً في منظومات الخدمات الإسلامية من خلال تحديث البنية التقنية، وتبني طول رقمية متوافقة مع الشريعة، مما يعزز قدرته المستقبلية تطبيق على أدوات الهندسة المالية وخاصة صكوك المضاربة.
3. وجود ضعف في فاعلية سوق المال الليبي من حيث تداول صكوك المضاربة بسبب أن الوضع الاقتصادي العام في ليبيا لا يساعد على تقوية سوق المال الليبي، وبالتالي لا يساهم في طرح صكوك المضاربة من خلاله.

9.3 التوصيات:

1. ضرورة التنسيق مع الجهات المختصة مثل مصرف ليبيا المركزي وهيئة الأوراق المالية في سوق المال الليبي لإصدار لوائح ومعايير واضحة تنظم إصدار وتداول صكوك المضاربة، مع إنشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهات الرقابية والمصارف لمتابعة تنفيذ هذه المعايير وتحديثها.
2. الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية بالمصرف وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وخاصة صكوك المضاربة وفق الضوابط الشرعية.
3. تفعيل دور سوق المال الليبي بالمساهمة في إصدار وتداول صكوك المضاربة من خلال توفير بيئة تشريعية وتقنية مناسبة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الكتب

1. عبد الله حسان (2003)، الاقتصاد الإسلامي: النظرية والتطبيق. الرياض: دار الأسرة.
2. عبد الملك منصور (2011)، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي، البدائل الشرعية المشاركة القطاع الخاص في الموازنة العامة للدولة، الشركة الأولى للاستشارات.

- الرسائل العلمية:

1. أبو بكر هاشم 2013، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية.

- الدوريات والمجلات

1. البغدادي، فاطمة علي (2023)، "استخدام الهندسة المالية في تطوير صكوك المضاربة في المصارف الإسلامية"، مجلة المالية الإسلامية.
1. السعدي، ليلي عبد الرحمن (2021)، "دور صكوك المضاربة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي.
2. طلال أحمد إسماعيل (2012)، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين، ص. 127.
2. عبد الحافظ، نور الدين (2024)، "الهندسة المالية ودورها في تحسين كفاءة صكوك المضاربة"، مجلة المالية الإسلامية.

3. البلعي، عبد الحميد محمود (2010)، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الإسلامي، ص22
4. عبد الله يوسف الغامدي (2019)، الإصدار والضوابط الشرعية للصكوك، دار العلوم 120-122 .
5. العبيدي، خالد محمود (2022)، "الهندسة المالية وصكوك المضاربة: التحديات والطول في المصارف الإسلامية" مجلة العلوم المالية الإسلامية.
6. القحطاني، عادل محمد (2020)، "إدارة المخاطر في صكوك المضاربة: تجربة المصارف الإسلامية" مجلة الإدارة المالية الإسلامية.
7. المعايير الشرعية (2008)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2008، ص524
- المواقع الالكترونية:
1. المجمع القانون الليبي، قانون رقم 4 لسنة 2016 في شأن الصكوك، الموقع www.lasociety.ly
2. مصرف اليقين، www.yaqeenbank.ly
- ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Adams, Helen. "Financial Innovation and the Future of Mudarabah Sukuk in Islamic Finance." Journal of Sustainable Islamic Finance, 2023.

الشكر والتقدير

التمويل: نعم ☐ لا ☐

تضارب المصالح: نعم ☐ لا ☐

توافر البيانات: نعم ☐ لا ☐

مساهمات المؤلفين:

ت	اسم المؤلف وإيميلة رابط منصة ORCID iD	تصور أو فكرة الدراسة	جمع أو المساهمة في جمع البيانات	المساهمة في الدراسات السابقة	وضع منهجية الدراسة	إجراء التحليل (الجانب العملي)	تحليل البيانات	تفسير ومناقشة النتائج	الموافقة على النسخة النهائية
1	ناجي المنذلي n.elmendlsi@academy.edu.ly								
2	سعد صوان saadswan1997@gmail.com								
3									